عندما يكون الصحفي جاسوسا

الدكتور عبد الستار قاسم

2/صفر/1422

أراد عربي يعمل طبيبا أن يعبر عن نفسه حول حدث معين يجري في الوطن العربي فكتب مقالا صغيرا أرسله إلى إحدى الجرائد المحلية بهدف نشره. وبدل أن يقوم الصحفي المسؤول بنشر المقال أو الاتصال بصاحب الشأن وإبلاغه حول إمكانية النشر أرسله إلى الدوائر الأمنية المعنية وعلى رأسها جهاز المخابرات. يبدو أن المقال يتضمن انتقادا لسياسة عامة ولمسؤولين ويعبر عن استياء من طريقة إدارة الحدث والتعامل معه، أو عن اعتراض على الكيفية التي يُتخذ فيها القرار. وقد استدعي الطبيب من قبل أكثر من جهاز أمني للتحقيق معه. لم يتعرض الطبيب للاعتقال هذه المرة لكن الرسالة وصلته، وأظنه لن يحاول أن يكتب مقالات في المرة القادمة وأنه سيعمل جاهدا على كبت نفسه بصورة أكثر فعالية وأدق حرصا. وربما يبوح بسره أو بما يعتمل في صدره من قهر لزوجته إذا تأكدت هي الأخرى أن المعلومات لن تتسرب منها بصورة عفوية غير مقصودة.

الصحافة هي السلطة الرابعة التي من المفروض أن تقف بالمرصاد لكل من يحاول المساس بمصالح الشعب أو أن يخل بواجباته العامة أو أن يمس كرامة المواطنين وحرياتهم، وهي الكفيلة بإسقاط حكام وحكومات وتصحيح المسارات وكشف التلاعبات والخيانات. إنها ذات العيون المفتوحة الساهرة على راحة المواطنين التي لا تراعي حسبا أو نسبا ولا تخضع لضغوطات أو إغراءات. إنها صاحبة أمانة ضخمة تحملها مع كل المشاق والصعاب ولكن من أجل تقدم الأمة وازدهارها وحسن سير مؤسساتها وانضباط حكامها والتزامهم بدستورها وقوانينها وبما تعهدوا بإنجازه أمام مواطنيهم. أو هكذا تعلمنا في الكتب.

لا شك أن الصحافة في كل دول العالم تزيغ عن أهدافها ولا تحمل الأمانة بدقة، لكن درجة الزيغ تختلف من موقع إلى آخر. الغالبية الساحقة والقريبة من الحد الكلي من وسائل الإعلام في العالم تعمل بشكل أو بآخر على إخفاء جزء من الحقيقة. يحاول بعضها قلب الحقائق، وبعضها يمتهن الكذب والتضليل، والبعض عبارة عن أبواق دعاية لهذا الحاكم أو ذاك أو هذا الحزب أو ذاك، الخ. مهما بلغت وسيلة الإعلام من الموضوعية والدقة العلمية تبقى تحت تأثير العديد من العوامل النفسية والعرقية والسياسية والذاتية التي تبعدها عن الالتزام بقواعد الأمانة الخاصة بإيصال المعلومات.

لكن زيغ صاحبنا فريد من نوعه، أو أنه زيغ خاص بالوطن العربي. فهو لم ينشر المقال فحسب وإنما عمل على الإيقاع بالكاتب والإضرار به وأعطى درسا قاسيا لكل من تسول له نفسه كتابة مقال نقدي وإرساله لصحيفة. وربما أعطى درسا في أن يمتنع المرء عن كتابة مقال لنفسه بهدف التهوين على الذات، أو أن يحرص على حرق ما يكتب وتحطيم المخلفات بالماء أو أي سائل آخر حتى لا يترك أثرا من الممكن أن يراه صحفي أو رجل مخابرات.

هذا الصحفي أو الإعلامي ليس فريدا ولا متميزا، ووطننا العربي يعج بأمثاله. هناك صحفيون غير مهنيين ولا يحترمون أنفسهم أو مهنتهم، وهم يسيئون للأخلاق المهنية ولزملائهم الذين يحرصون ولو على جزء من الأمانة التي في أعناقهم. إنه وأمثاله يقومون بفاحشة كبيرة لا تؤثر سلبا على الأشخاص فحسب وإنما على الأمة ككل، إنه معول هدم وتدمير ويعمل بإصرار على تجذير التخلف العربي وجر العرب إلى لجج أعمق مما هم فيه من ظلمات الهزائم والتراجعات والاستسلام أمام التحديات. ما قام به ويقوم به أمثاله عبارة عن إجرام يذهب ضحيته الملايين وتذهب به الأمة إلى جحيم، وعبارة عن إفساد في الأرض بهدف حجب الحقيقة ومنع الرأي الآخر وشل حركة الفكر والتفاعل. هذه أعمال تقوض الثقة المتبادلة بين المواطنين وتعزز الشكوك والظنون السيئة وتدحر الناس إلى زوايا اليأس والقنوط.

ربما يسلّي هذا الصحفي نفسه بالقول بأنه يقوم بعمل وطني لأن انتقاد المسؤول "يتناقض مع الأهداف الوطنية ويعرقل المسيرة المباركة". بالتأكيد يحدّث هذا الصحفي حول ما يسمى بالانتقاد البناء والهادف والذي من الأفضل أن يتم بالسر وليس على صفحات الجرائد، ويحدث عن المرحلة الحساسة التي يمر بها شعبه ووطنه وعن الظروف الحساسة التي لا تحتمل تضارب الآراء أو تخالفها. هذه أقوال هدمتنا وخرِبت بسببها بيوتنا وانهارت عليها إبداعات الإنسان ورغباته في تقديم العون لأمته ووطنه، وما زلنا ندفع ثمنها غاليا. خطت الأمم بانفتاح الرأي خطوات واسعة إلى الأمام حتى اطمأنت تماما أنه لا إبداع بدون حرية ولا طريق نحو القيام بالخيار الصحيح في أي مجال من مجالات الحياة إلا بالتفاعل الفكري الحر الذي تنصهر فيه كل وجهات النظر الشخصية والعلمية، القوية منها والضعيفة، المتراوحة بين أقصى اليسار وأقصى اليمين. الأمم تصر على حرية الرأي من أجل تقدمها ونحن نصرّ على قهر الرأي من أجل تخلفنا.

المشكلة العظيمة أن مثل هذا الشخص لا يُسأل ولا يُحاكم ضمن قوانين تحرّم الوشاية والنميمة. هذا شخص محترم من قبل القائمين على النظام وربما يحصل على مكافأة أو على وعودات بتحقيق مصالح شخصية. (لو) كنا أمة حية لكانت عندنا قوانين تعاقبه وتجعل من عقوبته

عبرة لكل المفسدين الذين يمتهنون النميمة ويعرضون أمن الوطن والمواطنين للخطر. (لو) كان الجهاز الأمني حريصا على الوطن لأنزل به عقوبة مثل فضح أمره أو رفع شكوى ضده لنقابة الصحفيين أو إصدار إعمام باسمه وبما قام به من عمل مشين. لكن المشكلة تتمثل أيضا في أن الكثير من الأجهزة الأمنية في الوطن العربي ليست في خدمة الوطن وإنما في خدمة النظام أو الشخص الحاكم.

ثم يأتي من يتذمر أن الوطن العربي مليء بالجواسيس الذين يقدمون للأعداء الكثير من المعلومات. من هو الذي يدرب الناس على الجاسوسية أو يطلب منهم أن يكونوا جواسيس أو نمامين. لا شك أن النظام الاجتماعي يتحمل جزءا من المسؤولية، لكن النظام السياسي يعزز الجنوح وينمي روح التساقط والنميمة باعتماده عملاء لا هم لهم سوى جمع معلومات عن المواطنين وعن مواقفهم وأقوالهم. عدد قليل جدا من الأجهزة الأمنية العربية منهمك في جمع المعلومات عن الأعداء دفاعا عن أمن الأمة وأغلبها يوظف آلاف الناس كعسس يكتبون التقارير بشأن إخوتهم وأصدقائهم وأقاربهم وأبناء وطنهم. ماذا فعلنا من أجل تحطيم هذا الجنوح نحو تقديم المعلومات ضد آخرين؟ ما هي البرامج التي يتم تبنيها من أجل تعزيز ثقة الإنسان بنفسه واحترامه لذاته والتوقف عن أن يكون مجرد أداة للتخريب والهدم؟ كم هو عدد الصحفيين الأحرار في الوطن العربي الذين يحرص النظام على حرياتهم ويطلق ولو جزئيا ألسنتهم وأقلامهم؟ أم على الصحفي إن رفض أن يكون مثل صاحبنا أن يحزم أمتعته ويغادرنا إلى بلاد أخرى تفك له لسانه وتطلق قلمه. أعليه أن يكون في لندن أو باريس أو واشنطن حتى يقول لنا ما يعتمل في صدره؟ إنه عار لا يأتي على الأمة إلا بالمزيد من الخيبة والفشل. وهل من الممكن لأمة يستفحل مثل هذا الشر في صفوفها أن تنال من الأمم احتراما، أو أن تستقطب لقضاياها انتباها؟

المأساة واسعة وأوسع مما يتصور أكثرنا ذكاء وأعمقنا حصافة. يبدو أن الوهن لا يقتصر على دائرة معينة أو جزء دون آخر، إنه عبارة عن كل متكامل يعزز كل جزء فيه الأجزاء الأخرى، وأن ذلك الجزء الفاسد الواهن لا يستمد معناه وحياته إلا من الكل. وهل من الممكن في مثل هذا الحال أن ننتصر في مواجهة التحديات أو أن نحرز تقدما يدفعنا نحو ما وصلت إليه الأمم الأخرى؟ أم على الأمم الاستمرار في الرقي وعلى أمتنا البقاء في أسر التمنيات؟